خلافي قبله للائمة اوافق والمعتمد واحمة فانها تبين عنه وللتي معه
الثلاث وان ماضة اوطاق وصح بالتواتر بينهما نقله الحق ان
من قاعدة الشرع اجتماع الشرط مع الشرط ومثال ابن شرح وغيره
من اية الشافعية لا يقع عليه لكان ابدوقال بعضه الاية انشا
بعية بقع المنجز دون المعلق وقال بعضهم وابو حنيفة يقع
بسبق مع النجز تتابع الثلاث قال الطرطوشي وهيرا لحا بقاء هذه
المسئلة ما يقول عليهم من العوام وانظر كيف يقع هذا مع قولهم
المراد بالعام هنا المجتهد مع ما مر الجاهل انما اذا اوافق قول عالم
ينبغي ومثال مخالفة النص الحكم بالشفعة للجار قال ابن
العماد جشوى هو الخطا البين الذي ينبغي بيه قاعم العدل العالم
قال وحديث الشفعة للشريك اخ وليس من الاختلاف بخلاف
ما استنبطه ابو حنيفة والكوفيون من حديث جار الدار احق بدار
الجار قاله العراقي ورد بان المخالف متى تمسك بالسنة فعلها مرجوحة
عنده فهي راجحة بقول ابن العماد جشوى مشكل مع الخبر نعم
واذا فقد العلم بقضية فيها اختلاف بين العلماء ثم تبين ان الحق
مع غير من افتى به يرجع اليه وانما ينقض ما حكم به غير معاصبه اختلاف
بين العلماء اه وقال ابن القسول لا يلزم به نقض حكم من كان قبله اذا كان
خطأ فيخالف فيه وان اختلف فيه لم يرد وقيل يرد ان كان شاذا
وقال ابن العماد جشوى يرد وان كان قويا مشهورا اذا خالف سنة
غاية اه وعدل عليه بالمقصر وجيه نظر ومثال مخالفة الاجماع
الحكم بالميراث كله للاخ دون الجدة فان الامة كلهم على توريث الام كلها
للجد او يفاسم الاخ اما حرمان الجد بالكلية فلم يقل به احد ومثال
مخالفة القياس الجلي وهو ما قطع فيه بنفي الفارق بين الاصل
والفرع بنحو اشهادة الاناث وان العاسق لا يقتل بشهادته لبعضهم
والاجارة اشذ وبعضهم منه لشيء مرادهم بالعام هنا المجتهد

اما فتاوى الزعاف فلا يعتبر من احكامهم الا ما وافق الراجح او المشهور
او ما به جرى العمل وغيره لا ينفذ ويرد عليهم قاله ابن عرفة وا
والعصيائي والبرزلي والسنوسي وغيرهم انظر كلام الاصل بعد
وشرط ابيها العقل وعلم ما يتوقف به على دينه و
جهله وخطره ومعرفة باحكام من ينفذ فيه ولذا قال
التتيطي وقال ابن العراقي لا يدع القاضي مشاورة اهل العلم عند
ما يتوجه اليه الحكم ولا يجالس للقضاء الا بحضرة العدول والمحققون
الخصوم حتى رجوع بعضهم عما يظنه واذا كان معنى ينقض
بعلمه فاذا اخذه بها لا خلاف فيه احسن وقال وقال جشوى
لا ينبغي ان يكون معه ما يشغله عن تام فكره حاضرا العقل معه
او غيرهم وشرط ابن الحاجب مجلس ويومها مع ذي جمع
ينتصب لجلسة ولا ناظر او كلافة وخدم وبقول ما الحكم او
ما نشا نظرا او الجلد الذي وقع فيه حدها بالملام
يحكم ليلا بحال الخصم ليعرف ما يجب بكتاب النازلة والنهي عن
البيع وقيل على الكراهة وقيل بالجواز كما في امور الديانات
واحضر فيه العلماء اي العلماء وقد قال ابو الدهشا ورهم وصهر
قولان قال احتشمه وحرجهم وقال كرطوجه وابن السا
جشوى يشاورهم ويا يجهد على العوام فكيف بحضورهم تنشر
بينهم علمه وعطف احمد القوفيلي على الاخ فقال واحضر العلما
وشاورهم ودلالة لك على الوجوب او على الندب ظاهر المازري الاول
وابن المناصف الثاني قاله الخطاب وشرط ابيها العقل وانه في
الامور التي تتبين بالبينة ويكفي ولو له ان سماع براءة وان
من زنى اصابه امرأة دون تعجل خطا احكام الحديث والسنة
العجلة مطلوبة في امور مخصوصة في الفقيه وجهين الميت
والنكاح البكر اذا ادركت واداء الصلاة وقضاء الدين